



بيان مشترك

26 سبتمبر / أيلول 2012

رقم الوثيقة: AFR 38/008/2012

موريتانيا: من حق عائلات أربعة عشر من السجناء معرفة أماكن احتجازهم بعد مُضيّ عامٍ ونيفٍ على تعرضهم للاختفاء القسري

مضى الآن ما يزيد على العام منذ أن تعرض أربعة عشر موريتانياً أُدينوا بقضايا إرهاب للاختفاء القسري بعد أن كانوا محتجزين في سجن نواكشوط. ولقد جرى نقلهم من السجن المركزي إلى وجهة غير معلومة في 23 مايو/ أيار 2011؛ ولم يتسنَّ لأفراد عائلاتهم اللقاء بهم على الرغم من إلحاحهم على السلطات كي تكشف النقاب عن مكان احتجازهم الجديد.

ولقد ناشدت المنظمات الحقوقية الموريتانية والدولية السلطات كي تكشف النقاب عن مكان تواجد الرجال الأربعة عشر، وأن تسمح لعائلاتهم بزيارتهم، وذلك اتساقاً مع أحكام القوانين الموريتانية والالتزامات الدولية التي تقتضيها العهود والمواثيق التي انضمت موريتانيا إليها، وخصوصاً الاتفاقية الدولية المعنية بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي وقعت عليها في سبتمبر/ أيلول من عام 2011. بيد أنه ومنذ أن جرى نقل الرجال الأربعة عشر، دأبت السلطات على رفضها الإفصاح عن مكان احتجازهم. ومتذرةً باعتبارات خاصة بالأمن القومي، فلقد رفضت السلطات الإقرار بأن الدولة ملزمة بالكشف عن مكان احتجاز الرجال الأربعة عشر كما تقتضي أحكام القانون الدولي.

وعقب تعرض الرجال الأربعة عشر للاختطاف، وجه أحد أعضاء البرلمان سؤالاً لوزير العدل أثناء انعقاد الجمعية الوطنية، بيد أن الوزير قد رفض الإجابة على السؤال الموجه له تحت قبة البرلمان. ولطالما دأب العديد من أعضاء البرلمان على طرح السؤال ذاته منذ ذلك الحين، بيد أنهم لم يفلحوا في الحصول على إجابة قط.

وقبل بضعة شهور فقط، حصل فرع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نواكشوط على تصريح يتيح له زيارة الرجال الأربعة عشر. غير أنه وعلى الرغم من تلك الزيارة، فلا زالت المنظمات الحقوقية تعتبر هؤلاء الرجال بمثابة ضحايا لعمليات الاختفاء القسري، نظراً لإصرار السلطات على رفضها "الإفصاح عن مكان تواجد أولئك الذين وقعوا ضحية للاختفاء"، كما أننا لا زلنا نجهد مكان احتجازهم حتى الساعة.

وبتقاعسها عن الإفصاح عن مكان تواجد أولئك الأشخاص المفقودين، تخالف الدولة الموريتانية بذلك أحد المعايير الأساسية المكرسة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينص ذبك المعيار على أن الممارسات من قبيل الاعتقال والحجز، والاختطاف وغيره من أشكال الحرمان من الحرية، أو إخفاء مصير ضحايا الاختفاء القسري أو مكان تواجدهم، ترقى إلى مصاف ارتكاب جريمة الاختفاء القسري بما يخالف مقتضيات القانون الدولي، ولكونها أيضاً ممارسات تجعل أولئك الأشخاص يقعون عملياً خارج مظلة الحماية التي يوفرها القانون لهم. ولا مندوحة من القول بأن لا يمكن بأي وسيلة كانت تبرير ارتكاب عمليات الاختفاء القسري، وخصوصاً في حالة الأفراد المتهمين أو المدانين بارتكاب انتهاكات حقوقية.

وبالإضافة إلى ذلك، نعبر، نحن الموقعون أدناه، عن عميق قلقنا حيال الحالة الصحية لعدد من أولئك السجناء، ونعرب عن خشيتنا من عدم تمكنهم من الحصول على الرعاية الطبية المناسبة التي يحتاجون إليها على نحو منتظم. وتشاطرنا هذه المخاوف أسرة محمد عبد الهادي ولد أحمدنا، حيث لم تحظ والدته وزوجته وأشقائه بفرصة اللقاء به سوى لفترة وجيزة جداً عندما نُقل بالطائرة إلى نواكشوط لحضور جلسة الاستئناف الخاصة بقضيته في مايو/ أيار 2012، قبل أن يُعاد جواً إلى مكان احتجازه السري مباشرة عقب انتهاء وقائع الجلسة. ولقد بدا عبد الهادي شاحباً، ويظهر أنه قد فقد الكثير من الوزن، وقد تساقط شعره أيضاً. ولقد ظهر أنه يعاني الهزل الشديد، الأمر الذي فاقم من محنة أسرته وشعورها بالضيق. ونعرب في هذا المقام عن اعتقادنا بأن السلطات الموريتانية قد جعلت من نفسها مسؤولة عن تدهور الحالة الصحية لأولئك المحتجزين نتيجة لتقاعسها عن وضع حد لحالات الاختفاء القسري التي طالت أولئك السجناء.

وعليه، فتناشد المنظمات الموقعة أدناه السلطات الموريتانية كي تُفصح فوراً وعلى الملأ عن مكان احتجاز السجناء الأربعة عشر، وأن تضمن احتجازهم في منشأة معترف بها رسمياً كأحد مراكز الحجز، وأن تتيح لعائلاتهم إمكانية زيارتهم في السجن.

خلفية

ونورد تالياً قائمة بأسماء السجناء الأربعة عشر الذين وقعوا ضحية لعمليات الاختفاء القسري:

1- الخادم ولد السيمان

2- سيدي ولد سيدنا

3- محمد ولد شبارنو

4- معروف ولد هبية

5- محمد عبد الهادي ولد أحمدنا ولد محمد سالم

6- محمد ولد عبده

7- عبد الرحمن ولد الريده

8- محمد ولد الشيبه

9- عمار ولد محمد صالح

10- طاقى ولد يوسف

11- سالم ولد حمود

12- الطيب ولد السالك

13- محمد محمود ولد السبتي دت داهود السبتي

14- محمد خالد

الموقعون:

منظمة العفو الدولية

جمعية الأمهات المعيلات لأسرهن

الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان

لجنة التضامن مع ضحايا الانتهاكات الحقوقية في موريتانيا

ملتقى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان

منظمة أنقذوا العبيد